

البنك المركزي المصري



قطاع الرقابة والإشراف
وحدة تطبيق مقررات بازل ٢

متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان (ورقة للمناقشة)

المحتويات

الجزء الأول

مقدمة ٣

الجزء الثاني

الأسلوب المعياري

أولاً : فئات الأصول ٤

ثانياً: أساليب تخفيف مخاطر الائتمان ١٠

الجزء الثالث

ملحقات

ملحق (١): أسلوب التصنيف الداخلي (نظرة عامة) ١٤

ملحق (٢): أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري ١٦

الجزء الأول

مقدمة

شهدت الصناعة المصرفية عالمياً كثيراً من التطورات منذ إصدار مقررات بازل ١ في عام ١٩٨٨ والتي اعتمدت أساساً على منهج القياس الموحد المناسب للجميع (one size fits all)، والذي أصبح مع الوقت غير قادر على التواكب بفاعلية مع تطورات النظام المصرفي، ومن ثم قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء كثير من التعديلات على هذه المقررات حتى توصلت إلى إطار جديد يُعرف باتفاق بازل ٢ تم إعلانه في يونيو ٢٠٠٤، وقد تلي ذلك قيام تلك اللجنة بإعادة إصداره بصوره شاملة^١ (Comprehensive version) في عام ٢٠٠٦ سعياً للوصول إلى قياسات أدق لرأس المال تكون أكثر حساسية للمخاطر، ومن ناحية أخرى وتماشياً مع ما سبق ذكره واصل البنك المركزي المصري المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي والتي بدأت في يناير ٢٠٠٩ ومن المقرر أن تنتهي في ديسمبر ٢٠١١ متضمنة تطبيق مقررات بازل ٢ الجديدة بالقطاع المصرفي المصري.

هذا ويتضمن إطار بازل ٢ ثلاثة محاور رئيسية هي: المحور الأول بشأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (Minimum Capital Requirement)، المحور الثاني بشأن عملية المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process)، المحور الثالث بشأن انضباط السوق (Market Discipline). ويتناول المحور الأول عدداً من أساليب القياس المختلفة لاحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لكل من مخاطر الائتمان، والسوق والتشغيل والتي تتدرج من أساليب مبسطة إلى أساليب أكثر تطوراً والتي تعتمد بشكل كبير على تقديرات البنك الداخلية لتلك المخاطر، ويسعى إطار بازل ٢ من خلال طرح تلك الأساليب المتنوعة لقياس المخاطر إلى جعل معيار كفاية رأس المال أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، أما فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان فيسمح للبنوك بالاختيار من بين نوعين من أساليب القياس التالية:

- الأسلوب المعياري (The Standardized Approach): يعمل على زيادة حساسية الإطار العام لمعيار كفاية رأس المال للمخاطر من خلال الاعتراف بأن عملاء البنك المقترضين يمثلون درجات مخاطر مختلفة للبنك.
- أسلوب التصنيف الداخلي (The Internal Ratings Based Approach-IRB): يسمح للبنوك باستخدام أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بهدف احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر وذلك وفقاً لمعايير محددة وبعد موافقة البنك المركزي المصري (ملخص عن IRB بالملحق ١).

ويعتزم البنك المركزي المصري البدء بتطبيق الأسلوب المعياري (The Standardized Approach) لقياس مخاطر الائتمان من خلال استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية^٢ (ECAs) External Credit Assessment Institutions (سيتم وضع معايير يجب الالتزام بها من قبل مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية ECAIs لكي يتم الاعتراف بالتصنيفات الصادرة عنها)، وكذا تطبيق الأسلوب البسيط (The Simple Approach) لتخفيف مخاطر الائتمان Credit Risk Mitigation-CRM.

وتهدف هذه الورقة إلى البدء في المناقشة مع البنوك فيما يتعلق بتطبيق الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان The Standardized Approach، كما تعتبر إحدى الخطوات الهامة في إستراتيجية البنك المركزي المصري بشأن تطبيق اتفاقية بازل ٢ (والتي أعلنت في أكتوبر ٢٠٠٩)، وسيتبعها دراسة التأثير الكمي (Quantitative Impact Study-QIS) لقياس مدى تأثير تطبيق الإطار الجديد على معيار كفاية رأس المال بالبنوك.

^١ لجنة بازل للرقابة المصرفية "التقارب الدولي لمعايير وقياس رأس المال- نسخة شاملة يونيو ٢٠٠٦" www.bis.org/publ/bcbst128.htm.
^٢ ECAIs هي مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية التي تضع التصنيفات الائتمانية للشركات وكذلك لأدوات الدين مثل Standard & Poor's، Moody's and Fitch.

الجزء الثاني

The Standardized Approach - الأسلوب المعياري

- يعتبر الأسلوب المعياري مشابهاً من حيث المبدأ لما هو مطبق بالمعيار الحالي (بازل ١) ، حيث إن البنوك ستستمر في احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة ١٠% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر اعتماداً على نوعية المقرض (Exposure class) ، و نوضح فيما يلي الفروق الرئيسية بين الأسلوب المعياري و ما هو مطبق في بازل ١ :
- بازل ١ كانت تميز بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول الأخرى ، ووفقاً لبازل ٢ فان هذا التمييز لم يعد موجوداً.
 - يوجد أوزان مخاطر مختلفة لذات نوع الأصل (نظراً للاعتماد على تصنيفات مؤسسات التقييم لكل عميل داخل فئات الأصول) ، بينما عالجت بازل ١ الأصول من ذات النوعية معاملة موحدة.
 - يوجد أوزان مخاطر منفصلة للديون غير المنتظمة.
 - زيادة نطاق الاعتراف بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان (كالتأمينات والكفالات).
- ويتضمن المعيار الجديد العديد من المعالجات التي تمكن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسباً منها للسوق وفقاً للمنهج الرقابي لديها، ويُطلق عليها "المعالجات المحلية – National Discretion" ، والتي سيتم تناولها مع "فئات الأصول" و"أساليب تخفيف مخاطر الائتمان" ضمن هذه الورقة.

أولاً : فئات الأصول Asset Classes

يتعين على البنوك تصنيف المراكز الائتمانية (Credit exposures) التي لديها، بعد استبعاد مخصصات التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة، إلى عدد من الفئات وفقاً لوزن المخاطر المناسب لكل منها (جدول لأوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري بالملحق ٢) ويمكن أن تستخدم البنوك التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الخارجية عند تحديد أوزان تلك المخاطر ، ويتم تصنيف الفئات كما يلي:

- | | |
|---|---|
| ١ - المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية | ١ - Claims on Sovereigns and Central Banks |
| ٢ - المطالبات على المؤسسات الدولية | ٢ - Claims on International organizations |
| ٣ - المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | ٣ - Claims on Multilateral Development Banks (MDBs) |
| ٤ - المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية | ٤ - Claims on Public Economic Authorities (PEAs) |
| ٥ - المطالبات على وحدات القطاع العام | ٥ - Claims on Public Sector Entities (PSEs) |
| ٦ - المطالبات على البنوك | ٦ - Claims on Banks |
| ٧ - المطالبات على الشركات | ٧ - Claims on Corporates |
| ٨ - المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة (وفقاً للمعايير الرقابية) | ٨ - Claims included in the regulatory retail portfolios |
| ٩ - المطالبات المضمونة بعقارات سكنية | ٩ - Claims secured by residential property |
| ١٠ - المطالبات المضمونة بعقارات تجارية | ١٠ - Claims secured by commercial real estate |

- Past due loans
- Higher-risk categories
- Other Assets
- Off-balance sheet items.

- ١١ - التسهيلات غير المنتظمة
- ١٢ - المطالبات مرتفعة المخاطر
- ١٣ - الأصول الأخرى
- ١٤ - البنود خارج الميزانية

ونورد فيما يلي تفصيل كل من البنود السابقة :

١ - المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية

تُعطى المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية أوزان المخاطر التالية وذلك وفقاً للتصنيفات الائتمانية^١ الصادرة عن مؤسسات التصنيف الخارجية :

التصنيف الائتماني	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	%٠	%٢٠	%٥٠	%١٠٠	%١٥٠	%١٠٠

ويسمح للبنوك بإعطاء وزن مخاطر صفر % للمطالبات بالعملة المحلية على الحكومة المصرية (الخرانة والإدارة الحكومية، الحكومات المحلية ، والهيئات الخدمية) والبنك المركزي المصري ، أما إذا كانت بالعملة الأجنبية فتعطى وزن مخاطر ١٠٠ % وذلك وفقاً للتقييم الحالي لمصر .

٢ - المطالبات على المؤسسات الدولية

يمكن للبنوك إعطاء وزن مخاطر صفر % للمطالبات على المؤسسات الدولية التالية:

- بنك التسويات الدولية.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك المركزي الأوروبي.
- الاتحاد الأوروبي.

٣ - المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف

بنك التنمية متعدد الأطراف (MDB) هو مؤسسة أنشأتها مجموعة من الدول التي توفر كلا من التمويل والمشورة المهنية لأغراض التنمية ، وتضم بنوك التنمية متعددة الأطراف ضمن عضويتها كل من الدول المانحة والمقترضة.

وتعتبر بنوك التنمية متعددة الأطراف المؤهلة حالياً لوزن مخاطر صفر % هي:

- مجموعة البنك الدولي وتضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ،
- البنك الآسيوي للتنمية (ADB) ،
- البنك الإفريقي للتنمية (AfDB) ،
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ،
- بنك التنمية الأمريكي (IADB) ،
- بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) ،
- صندوق الاستثمار الأوروبي (EIF) ،

^١ التصنيفات الموضحة في هذه الورقة هي تصنيفات Standard & Poor's وهي فقط للإيضاح وعلى سبيل المثال .

- بنك الاستثمار لدول الشمال (NIB) ،
- بنك التنمية الكاريبي (CDB) ،
- البنك الإسلامي للتنمية (IDB) و
- بنك مجلس التنمية الأوروبي (CEDB) .

وبخلاف ما تقدم يُعطى وزن مخاطر ١٠٠ % لأي مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى.

٤ - المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية

تُعطى المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية المحلية وزن مخاطر ٢٠% إذا كانت بالعملة المحلية (وزن مخاطر أعلى درجة من وزن المخاطر المحدد للحكومة المصرية) ، إما إذا كانت بالعملة الأجنبية فتعامل ذات معاملة المطالبات على الجهات السيادية بتلك العملة .

٥ - المطالبات على وحدات القطاع العام (شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام)

يتم معاملة المطالبات على وحدات القطاع العام (متضمنة شركات التأمين قطاع عام) ذات معاملة الشركات أى بوزن مخاطر ١٠٠% (وذلك فى الوقت الحالى) .

٦ - المطالبات على البنوك

يُعطى البنك المنشأ بدولة ما وزن مخاطر أعلى درجة من وزن مخاطر الدولة المنشأ بها، أما البنوك المنشأة بدول مصنفة B- to BB+ والبنوك بالدول غير المصنفة يكون الحد الأعلى لوزن المخاطر ١٠٠%، والبنوك بالدول المصنفة أقل من B- تعطى وزن مخاطر ١٥٠% .

التصنيف الائتماني للدولة	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن مخاطر البنك	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%

٧ - المطالبات على الشركات

يُعطى للمطالبات على الشركات (متضمنة شركات تأمين قطاع خاص وشركات الأوراق المالية وجميع المؤسسات المالية غير المصرفية) بما فى ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs وزن مخاطر ١٠٠% (وذلك فى الوقت الحالى) .

٨ - المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة (وفقا للمعايير الرقابية)

تُعطى المطالبات التي ستدرج ضمن تلك المحافظ وزن مخاطر ٧٥% بشرط استيفائها للمعايير الأربعة التالية:
أ. **العميل:** يجب أن يكون الائتمان ممنوحاً إما لشخص أو أشخاص طبيعيين أو لمنشأة متناهية الصغر (micro finance).

ب. **المنتج:** يمكن أن يأخذ الائتمان أحد الأشكال الآتية: القروض الدوارة وخطوط الائتمان (بما فى ذلك بطاقات الائتمان والحسابات الجارية المدينة) ، القروض الشخصية (مثل قروض التقسيط ، وقروض السيارات ، وقروض الطلاب والقروض التعليمية والتمويل الشخصي) والقروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والتعهدات ، أما القروض لشراء

أوراق مالية مثل (السندات والأسهم) سواء كانت مدرجة بالبورصة أم لا فإنه لا يتم إدراجها ضمن تلك المحافظ ، وتستبعد القروض بضمان رهن عقاري في حدود ما تم إدراجه ضمن بند المطالبات المضمونة بعقارات سكنية.

ج. **التنوع:** لا ينبغي أن يتجاوز إجمالي الائتمان الممنوح للعميل الواحد (أو مجموعة من الأطراف المرتبطة) عن ٠,٢ ٪ من إجمالي محفظة التجزئة (تستبعد قروض التجزئة غير المنتظمة من إجمالي محفظة التجزئة عند حساب هذا المعيار).

د. **الحد الأقصى للمديونية:** لا يجب أن يتجاوز الحد الأقصى لإجمالي مديونية عميل التجزئة الواحد (أو مجموعة من الأطراف المرتبطة) واحد مليون جنيه مصري.

أما قروض التجزئة غير المنتظمة فيتم إدراجها تحت بند "التسهيلات غير المنتظمة". وفي حالة عدم استيفاء أي من المعايير السابق ذكرها يتم إدراج تلك المحافظ ضمن بند المطالبات على الشركات وترجح بوزن مخاطر ١٠٠٪.

٩ - المطالبات المضمونة بعقارات سكنية

تُعطى هذه المطالبات وزن مخاطر ٥٠ ٪ شريطة أن يكون القرض مضمون بالكامل برهن عقار لأغراض سكنية وليس لأغراض تجارية ، مع وجود معايير محددة مثل وجود هامش إضافي للضمانة يزيد عن مبلغ القرض القائم (LTV ratio) ^١، وأن يكون القرض وفقاً لقانون التمويل العقاري المصري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية وعلى وجه التحديد (المادة ٣) من اللائحة والتي تنص على أن ممارسة نشاط التمويل العقاري ينبغي أن يكون وفقاً لمعايير معينة من أهمها :

- لا يجوز تمويل أكثر من تسعين في المائة من قيمة العقار.
- لا يجوز للممول توفير تمويل أو أكثر بما يجاوز عشرة في المائة من رأس ماله ، وذلك لمستفيد واحد وزوجه وأقاربه حتى الدرجة الرابعة ، أو للشخص الاعتباري والأشخاص الاعتبارية الأخرى المرتبطة والتي تساهم بأكثر من عشرة في المائة من رأس المال الممول .
- في الأحوال التي يرتبط فيها مقدار التمويل بدخل المستفيد ، يتم إثبات الدخل بشهادة من مصلحة الضرائب تبين الدخل الذي اتخذ أساساً لمعاملته ضريبياً خلال السنوات الثلاث السابقة على اتفاق التمويل ، وإذا كان التمويل بضمان الخصم من راتب المستفيد يكون إثبات راتبه بشهادة معتمدة من جهة العمل .
- لا يجوز أن يزيد قسط التمويل على أربعين في المائة من مجموع دخل المستفيد من غير ذوى الدخول المنخفضة المنصوص عليهم في المادة (٦) من اللائحة سالفه الذكر.

١٠ - المطالبات المضمونة بعقارات تجارية

تُعطى هذه المطالبات وزن مخاطر ١٠٠٪.

متطلبات عامة للضمانات العقارية المتعلقة بكل من "المطالبات المضمونة بعقارات سكنية" و"المطالبات المضمونة بعقارات تجارية":

أ. أن لا تعتمد قيمة الضمانة على جودة التصنيف الائتماني للمدين ، ولا يعوق هذا الشرط الحالات التي تؤثر فيها عوامل الاقتصاد الكلي - المتعارف عليها - على كل من قيمة الضمانة وأداء المقترض.

^١ نسبة التمويل لقيمة الضمانة المرهونة وكلما انخفضت هذه النسبة كلما أصبح القرض أكثر أمناً .

- ب. أن لا تعتمد مخاطر المقرض بشكل كامل على أداء الضمانة أو المشروع (غرض القرض) ، حيث يجب أن يأخذ في الاعتبار قدرة المقرض على سداد الدين من مصادر أخرى ، كما يجب أن لا يعتمد سداد التسهيل على التدفقات النقدية الناتجة من الضمانة المقدمة بصورة أساسية.
- ج. أن يتم تحديد قيمة الضمانة من خلال أحد بيوت الخبرة المتخصصة والمسجلة بالبنك المركزي المصري وبقيمة لا تتجاوز القيمة السوقية.
- د. أن يتم قيد رهن الأصول العقارية بمكتب الشهر العقاري الكائن في دائرته العقار بالسجل الخاص لذلك مع الحصول على شهادة تفيد أن قيد الرهن من الدرجة الأولى ، هذا وفي حالة كون الرهن العقاري بخلاف رهن الدرجة الأولى يستبعد من قيمة الضمانة محل الاعتداد لدى تكوين المخصص قيمة كافة الديون المستحقة للراهنين وكذا الرهون التي في مرتبة مميزة.
- هـ. أن يكون حق البنك في المطالبة بالضمانة قابل للتنفيذ من الناحية القانونية ويمكن الحصول على الضمانة خلال فترة زمنية معقولة ، كما لا يجب قبول ضمانات تمثل حصص في عقارات على الشيوخ.
- و. أن يتم استيفاء كافة الجوانب القانونية للضمانة وأن يكون مؤمناً عليها لصالح البنك بصفته دائناً مرتهاً.
- ز. يتعين على البنك القيام بتوثيق كافة أنواع الضمانات المقدمة وسياسات الإقراض ذات الصلة بصورة واضحة .
- ح. يراعى أن تحدد القيمة العادلة للأصول موضوع الرهن مرة على الأقل كل ثلاث سنوات ما لم يكن هناك من المؤشرات تفيد وجود تغيير جوهري في هذه القيمة ففي هذه الحالة يتعين إجراء تقييم لتلك الأصول ، كما يراعى أن تقوم الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء كل سنة وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم ٢ (ومنها على سبيل المثال الحصول على ضمانات إضافية).

١١ - التسهيلات غير المنتظمة (المتأخرات)

- يتم ترجيح الجزء المكشوف من التسهيلات غير المنتظمة^٢ المتأخرة في السداد لمدة تجاوزت ٩٠ يوماً وفقاً لحجم المخصص القائم - بخلاف القروض المضمونة بعقارات سكنية - على النحو التالي :
- ١٥٠% إذا كان المخصص القائم أقل من ٢٠% من رصيد التسهيل.
 - ١٠٠% إذا كان المخصص القائم ٢٠% فأكثر من رصيد التسهيل.
- وتعطى القروض غير المنتظمة والمضمونة بعقارات سكنية وزن مخاطر ١٠٠% بعد استبعاد المخصص القائم.
- هذا ويعتبر الحد الأدنى للاعتراف بمبلغ التسهيل غير المنتظم هو عند عدم سداد ما يعادل نسبة ٢% من الحد المصرح به للقرض أو مبلغ ١٠٠٠ جم أيهما أقل.

١٢ - المطالبات مرتفعة المخاطر

- يتم إعطاء وزن مخاطر أعلى لكل من المطالبات التالية نظراً لأنها عادة تكون مصحوبة بمخاطر مرتفعة وفقاً لما يلي :

^١ معايير تسجيل المئتمن المستقل منصوص عليها وفقاً للمواد ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ البنك المركزي المصري.

^٢ "أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات" قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ وتعديلاته.

^٣ يمثل الجزء المكشوف من التسهيلات غير المنتظمة المديونية بعد استبعاد الضمانات المعتد بها وفقاً لأسلوب تخفيف مخاطر الائتمان والمخصص وما في حكمه.

- ١٥٠% وزن مخاطر للتسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ من خلال مستثمر استراتيجي^١.
- ٢٠٠% وزن مخاطر للتسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشر أو الشركات المؤسسة بغرض إتمام الاستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس مال المخاطر^١.
- ١٠٠% وزن مخاطر للتسهيلات الائتمانية لشركات التنمية العقارية^٢ التي تبلغ نسبة رافعتها المالية ١:٢ ، أما التي تزيد الرافعة المالية لها عن ١:٢ فترجح قيمة الزيادة في نسبة الالتزامات بمعامل ٤ ويضاف الناتج إلى ١٠٠% للوصول إلى وزن المخاطر لاجمالي التزامات المشروع .

١٣ - الأصول الأخرى (البنود التي لم ترد ضمن أي من الفئات أعلاه)

- تُعطى النقدية وزن مخاطر صفر% .
- تُعطى الشيكات والحوالات وكوبونات الأوراق المالية المشتراه والنقدية بالطريق وزن مخاطر ٢٠% .
- تُعطى الاستثمارات المالية (باستثناء الخاضعة لمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر السوق) بخلاف المصدرة من الجهات السيادية والهيئات العامة الاقتصادية وزن مخاطر ١٠٠% ما لم يتم طرحها من القاعدة الرأسمالية للبنك.
- تُعطى عمليات التوريق للبنك المستثمر وزن مخاطر ١٠٠% .
- يتم إعطاء الأصول الثابتة وزن مخاطر ١٠٠% .
- ويتم إعطاء وزن مخاطر ١٠٠% للأرصدة الأخرى التي لا تتدرج تحت أي من البنود السابق ذكرها.

١٤ - البنود خارج الميزانية

وفقاً للأسلوب المعياري فإن البنود خارج الميزانية يتم معادلتها كمطالبات ائتمانية بواسطة استخدام معاملات للتحويل (Credit Conversion Factors (CCF ، ثم تتم معاملة الناتج مثل أي بند من البنود داخل الميزانية ويعطى وزن المخاطر وفقاً لنوعية الطرف المقابل ، ويتم الرجوع للبنك المركزي المصري فيما يتعلق بأي معامل تحويل أو وزن مخاطر خاص باى بند آخر غير مدرج بالجدول التالي:

البنود	معامل التحويل CCF
أ- الالتزامات العرضية	
- اعتمادات مستنديه	٢٠%
- خطابات ضمان	٥٠%
- التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية و ضمانات مثيلة	١٠٠%
- كمبيالات مقبولة	١٠٠%
- أوراق تجارية معاد خصمها	١٠٠%

^١ قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠٩ الصادر بجلسته المنعقدة في ٦ يناير ٢٠٠٩ بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي للاستحواذ على الشركات .

^٢ قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم (١٩٠٦) لسنة ٢٠٠٧ الصادر بجلسته المنعقدة في ٢ أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها.

ب- الارتباطات	
١٠٠ %	- ارتباطات رأسمالية *
١٠٠ %	- مطالبات قضائية *
١٠٠ %	- ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي *
٥٠ % ٢٠ % ٠ %	- ارتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك/عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق أصلية **: أ. <u>غير قابلة للإلغاء</u> ١. تزيد عن سنة. ٢. سنة أو أقل. ب. <u>قابلة للإلغاء</u> بدون شروط في أي وقت بواسطة البنك وبدون إخطار مسبق أو التي تتضمن نصوص للإلغاء الذاتي بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض. بالنسبة للارتباطات الدوارة غير محددة المدة (على سبيل المثال السحب على المكشوف أو الجزء غير المستخدم من بطاقات الائتمان) فيجب إدراجها ضمن بند (ب) على أن تكون قابلة للإلغاء بدون شروط في أي وقت بواسطة البنك وبدون إخطار مسبق، ويتم إدراج الارتباطات الدوارة غير محددة المدة الأخرى ضمن بند (١).
	* تُعامل هذه البنود نفس معاملة الأصول الأخرى وتعطى وزن مخاطر ١٠٠ % وليس وفقاً لوزن مخاطر الطرف المقابل. ** يتم احتساب فترة الاستحقاق للارتباط بدأ من تاريخ الدخول في العملية، معتمداً على تاريخ الاستحقاق الأصلي، وحتى التاريخ النهائي لسحب القرض بالكامل.

ثانياً: أساليب تخفيف مخاطر الائتمان - Credit Risk Mitigation Techniques - CRM

تستخدم البنوك العديد من الأساليب للتخفيف من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها، ويتم الاعتراف بذلك عند احتساب متطلبات رأس المال بشرط أن تكون هذه الأساليب مستوفيه للشروط المنصوص عليها في إطار تخفيف مخاطر الائتمان وفقاً لما يحدده البنك المركزي المصري .

ووفقاً لبازل ٢ يوجد ثلاثة أساليب للتخفيف من مخاطر الائتمان (الأسلوب البسيط - The Simple Approach ، الأسلوب الشامل - The Comprehensive Approach ، والأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم - Advanced Internal Ratings-Based Approach) ، ويخضع كل منها لمجموعة محددة من المتطلبات، ويعتزم البنك المركزي المصري البدء بتطبيق الأسلوب البسيط - The Simple Approach باستخدام كل من الضمانات Collaterals و الكفلاء Guarantors .

The Simple Approach (مبدأ الاستبدال)

عند استخدام الأسلوب البسيط يتم الاستعاضة عن وزن مخاطر الطرف المقابل بوزن المخاطر الخاص بالضمانة سواء كانت التغطية جزئية أو كلية ، حيث يتم الاعتراف بالقيمة السوقية للضمانة باستخدام وزن المخاطر الخاص بها بدلا من وزن المخاطر الخاص بالمقترض ، أما الجزء غير المغطى والمتبقى بعد ذلك فيعطى وزن المخاطر الخاص بالمقترض ، ويعامل الجزء المغطى بالضمانة على أساس وزن مخاطر حده الأدنى ٢٠% ، باستثناء الآتي:

يمكن إعطاء وزن مخاطر صفر % إذا كان كل من الائتمان الممنوح والضمانة بذات العملة وبشرط أن تكون الضمانة إما:

- ودیعة نقدية أو ما فى حكمها كما سيوضح لاحقا.
- سندات صادرة عن الحكومة وتمتع بوزن مخاطر صفر % ، وبشرط أن يتم خصم القيمة السوقية لهذه السندات بنسبة ٢٠% .

كما تخضع الكفالات أيضاً لذات المبدأ حيث يُعطى الجزء المغطى بالكفالة وزن المخاطر الخاص بمقدم تلك الكفالة على حين يمنح الجزء غير المغطى - إن وجد - وزن مخاطر المقترض الأصلي.

أما فى حالة وجود أكثر من أداة لدى البنك للتخفيف من مخاطر الائتمان لذات التسهيل الائتماني (مثال: حصول البنك على ضمانة وكفالة يغطيان أحد التسهيلات الائتمانية) ، فيجب حينئذ تقسيم التسهيل الائتماني إلى أجزاء يُغطى كل جزء منها بأحد أدوات تخفيف مخاطر الائتمان (مثال: يُغطى جزء بالضمانة وجزء آخر يُغطى بالكفالة) وبناء عليه يجب احتساب وزن المخاطر الترحيحي لكل جزء على حده.

وفى جميع الأحوال لا يجب أن يكون رأس المال المطلوب فى حالة استخدام أحد أساليب تخفيف مخاطر الائتمان أعلى منه فى حال عدم استخدامه .

١ - الضمانات والكفلاء المعترف بهم فى الأسلوب البسيط Eligible Collaterals and Guarantors

• العمليات المغطاة بضمانات (الضمانات المالية)

- العملية المغطاة بضمانات هى أى تسهيل ائتماني قائم أو محتمل مُغطى كلياً أو جزئياً بضمانة مقدمة من الطرف المقابل أو من طرف ثالث نيابة عنه ، وفى حالة إخفاق المقترض يمكن للبنك بيع تلك الضمانات تعويضاً عن ما أخفق المقترض فى سداه.
- يجب توافق التسهيل الائتماني مع الضمانة فى كل من نوع العملة و تواريخ الاستحقاق.
- يجب أن لا تقل مدة رهن الضمانة عن مدة التسهيل الائتماني، كما يجب أن يتم إعادة تقييمها وفقاً لأسعار السوق مرة على الأقل كل ستة أشهر أو طبقاً لإجراءات البنك الداخلية أيهما أقل.
- يجب أن يكون لدى البنك إجراءات واضحة ومحددة تكفل تسييل الضمانة فى الوقت المناسب.
- لا يجب أن يكون هناك ارتباط إيجابي قوى بين الوضع الائتماني للطرف المقترض (العميل و أطرافه المرتبطة) وقيمة الضمانة ، فعلى سبيل المثال فإن رهن الأوراق المالية الصادرة من قبل الطرف المقترض - أو من أحد الأطراف المرتبطة به - لن توفر سوى حماية قليلة ومن ثم تعتبر غير مؤهلة للاعتراف بها كضمانة مقبولة لدى استخدام تلك الأساليب .
- إذا كانت الضمانة فى حيازة أمين حفظ يجب على البنك اتخاذ ما يلزم للتأكد من أنه قد قام بفصل الضمانة عن الأصول الخاصة به.

شروط الاعتراف بالضمانة	الضمانات المالية المعترف بها
الودائع النقدية المودعة لدى البنك المُقرض ^١ (بما فى ذلك شهادات الإيداع الصادرة من البنك المُقرض) .	النقدية / و ما فى حكمها
-	الذهب
تلك السندات لا يجب أن يقل تصنيفها عن: ● BB- إذا أصدرت من قبل الجهات السيادية ، المؤسسات الدولية ، الهيئات العامة الاقتصادية و بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) المؤهلة لوزن مخاطر صفر% (موضحة ضمن "المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف"). ● BBB- إذا أصدرت من قبل البنوك (متضمنة بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) الأخرى). ● A-٣/P-٣ لسندات الدين قصيرة الأجل.	سندات الدين المصنفة من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعترف بها، والمصدرة من قبل: - الجهات السيادية - المؤسسات الدولية - الهيئات العامة الاقتصادية - بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) - البنوك
يجب التحقق من الشروط التالية : ● أن تكون مصدرة من قبل بنك، ● أن تكون مدرجة فى سوق مالى معترف به، ● أن تكون مصنفة كدين له أولوية فى السداد senior debt ● أن لا تقل درجة تصنيف جميع السندات المصدرة من ذات البنك ولديها ذات الأولوية عن A-٣/P-٣ أو BBB- من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعترف بها، ● أن لا توجد معلومات لدى البنك المرهونة لديه تلك السندات ما يبرر تصنيف تلك السندات عن أقل من BB- أو A-٣/P-٣ و ● أن تتوفر فيها السيولة السوقية.	سندات الدين غير المصنفة من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعترف بها، والمصدرة من قبل: - البنوك

● العمليات المضمونة

هو عقد بين طرفين يتعهد فيه الطرف الأول بسداد التزامات الطرف الآخر فى حالة وقوع حدث معين (مثل التعثر).

شروط الاعتراف بالكفالة	الجهات المقبولة كفالتها
● يجب أن تمثل الكفالة التزاماً مباشراً على الكفيل ، كما يجب أن تنص بوضوح على نوعية التسهيل الائتماني حتى يكون الجزء المُغطى بالكفالة واضح وغير قابل للجدل. ● يجب أن تكون الكفالة غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة بحيث لا يجب وجود شرط خارج نطاق سيطرة البنك يحول دون قيام الكفيل بالالتزام بالسداد خلال فترة زمنية معقولة فى حالة إخفاق الطرف الأصلي فى السداد . ● أنه فى حالة إخفاق أو عدم سداد المقرض ، يمكن للبنك فى فترة زمنية معقولة مطالبة الكفيل بسداد المبالغ المستحقة بموجب المستندات التى	الجهات السيادية ، الهيئات العامة الاقتصادية ، المؤسسات الدولية ، وبنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) المؤهلة لوزن مخاطر صفر% (التى يكون لهم وزن مخاطر أقل من وزن مخاطر المقرض الأصلي).

^١ فى حالة كون الضمانة النقدية - وما فى حكمها - لدى بنك آخر و كان عليها رهن غير مشروط وغير قابل للإلغاء لصالح البنك المُقرض ، فان قيمة الجزء المُغطى بتلك الضمانة يحصل على وزن مخاطر البنك المحتفظ لديه الضمانة.

- تحكم العملية. كما يجب أن يكون للبنك الحق فى مطالبة الكفيل بسداد الدين دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قانونية لملاحقة الطرف الأصلي .
- يجب أن تمثل الكفالة عقد موثق وصريح وملزم لكل أطراف العقد.
 - تعتبر الكفالات الضمنية أو اللفظية غير معترف بها.
 - يجب أن تغطي الكفالة جميع الالتزامات المتوقع أن يلتزم بها المقترض الأصلي بموجب المستندات التي تحكم العملية ، أما فى حالة تغطية الكفالة لأصل الدين فقط ، فإن الفوائد وأي التزامات أخرى غير مُغطاه يجب أن تُعامل معاملة الجزء غير المضمون .

٢ - متطلبات عامة **General Qualitative Requirements**

من الوارد أن يؤدي استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الى ظهور مخاطر أخرى للبنك مثل المخاطر القانونية ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ، لذا فإنه يتعين على البنك القيام بالإجراءات اللازمة لمتابعة تلك المخاطر ويوجد نوعين من المتطلبات العامة التي يجب أن تُطبق عند استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان وهما **التأكد القانوني Legal certainty** والذي يتناول المخاطر القانونية ومخاطر التوثيق الخاصة بتلك الأساليب **والإدارة القوية والفعالة للمخاطر Robust risk management** الناتجة عن استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان ، وبالإضافة لذلك توجد معايير محددة لكل نوع من أساليب تخفيف مخاطر الائتمان ، وللسماح للبنوك بالأخذ فى الاعتبار تلك الأساليب عند احتساب رأس المال المطلوب يجب مراعاة تلك المتطلبات لضمان فاعلية الأساليب المستخدمة لذلك وفقا لما سيرد لاحقا.

أ- التأكد القانوني Legal certainty

يتناول هذا الجزء المخاطر القانونية ومخاطر التوثيق الخاصة بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وحتى يتم الاعتراف بأثر هذه الأساليب عند احتساب متطلبات رأس المال يجب استيفاء الحد الأدنى من المعايير التالية:

- أن تكون كافة المستندات ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتنفيذ قانونياً لدى كافة المحاكم المختصة.
- يجب على البنك إجراء المراجعة القانونية للتحقق من ذلك.
- يجب إجراء تلك المراجعة القانونية بشكل دورى للتأكد من استمرار صلاحية المستندات للتنفيذ.

ب- الإدارة القوية والفعالة للمخاطر Robust risk management

يجب على البنك إدارة المخاطر التي قد تنتج عن استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان بفاعلية حيث أنها تؤدي إلى ظهور أنواع أخرى من المخاطر ، ومن ثم يجب على البنك القيام بما يلي :

- تطبيق النظم والإجراءات الاحترازية للتحكم فى هذه المخاطر بما فى ذلك النظر فى التسهيل الأصلي ، وتقييم السياسات الخاصة بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان .
- توافر النظم والإجراءات التي تُتيح للبنك تقييم كل من المخاطر الأساسية للائتمان الأصلي وكذا أساليب تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة فى ذلك .
- إدارة ومتابعة التركزات الناتجة عن استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان وأثرها على الوضع الكلى لمخاطر الائتمان لدى البنك .

هذا وفى حالة عدم قيام البنك بإدارة تلك المخاطر بطريقة فعالة يمكن أن يطلب البنك المركزي المصري من البنك المعنى زيادة متطلبات رأس المال فضلاً عن اتخاذ أية إجراءات أخرى قد يراها مناسبة .

الجزء الثالث

ملحق (١) : أسلوب التصنيف الداخلي (نظرة عامة)

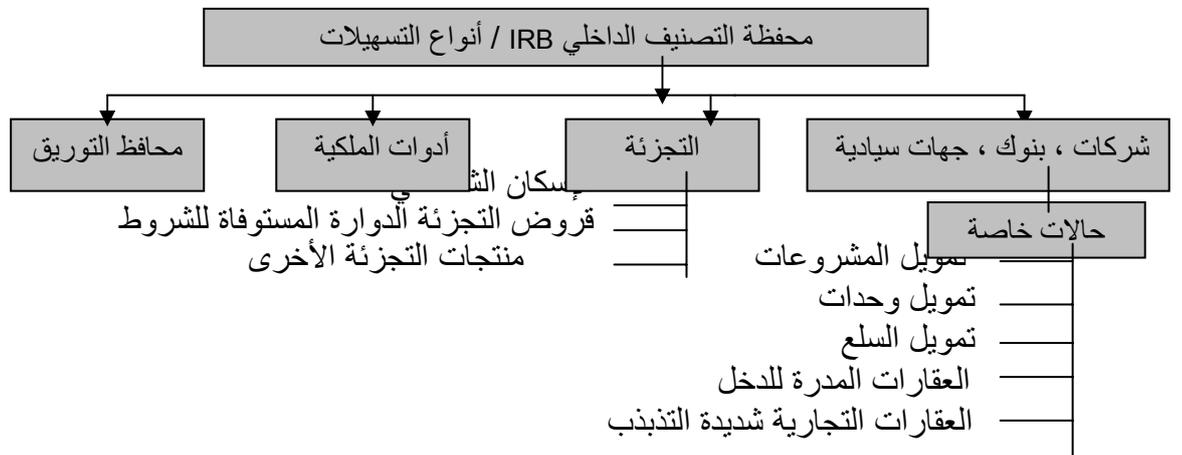
يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصاً للبنك (tailor-made system) ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفى الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، وتتضمن هذه المكونات احتمالات التعثر (PD)، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD)، والخسارة عند التعثر (LGD)، وأجل الاستحقاق (M).

ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي على قياس الخسائر غير المتوقعة (UL) والخسائر المتوقعة (EL)، وتستخدم الأوزان الترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة للجزء غير المتوقع من الخسائر حيث أن:

- احتمالات التعثر (PD) هو احتمال تعثر المقرض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.
- قيمة المديونية عند التعثر (EAD) هو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد وليس بالضرورة أن يكون هو القيمة الاسمية للقرض أو مبلغ القرض الأساسي.
- الخسارة عند التعثر (LGD) هي النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استردادها عند التعثر.

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى:

- الأسلوب الأساسي Foundation IRB حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر (PD)، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل قيمة المديونية عند التعثر (EAD)، والخسارة عند التعثر (LGD) وأجل الاستحقاق (M).
 - الأسلوب المتقدم Advanced IRB حيث تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر (احتمالات التعثر PD والخسارة عند التعثر LGD وقيمة المديونية عند التعثر EAD وأجل الاستحقاق M) وذلك وفقاً لمعايير محددة.
- ووفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي يتعين على البنوك تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة طبقاً للخصائص الأساسية لمخاطرها، ويبين الرسم التوضيحي الأنواع الأربعة الرئيسية لمحفظة تسهيلات البنك، حيث تتضمن فئة "الشركات" خمس فئات فرعية للإقراض المتخصصة يتم تحديدها بشكل منفصل، كما تتضمن فئة "التجزئة" ثلاث فئات يتم تحديدها بشكل منفصل.



ونظرا لكون كل نوع من المطالبات له حجم مخاطر مختلف عن الآخر ، فيتعين على البنوك تقسيم تلك الأنواع إلى عدد من المحافظ المختلفة ، فعلى سبيل المثال فبالرغم من أن كلاً من قروض السيارات والإسكان الشخصي تعتبر ضمن فئة التجزئة المصرفية إلا أنه يصاحب كلاً منهما نمط خسائر مختلف عن الآخر ، وبالتالي يحتاج كل نوع لمعالجة مختلفة.

وعلى الرغم من أن تصنيف التسهيلات بهذه الطريقة يعد متماشياً لحد كبير مع معظم الممارسات المصرفية إلا أن بعض البنوك تقوم باستخدام تعريفات أخرى لإدارة وقياس المخاطر لديها ، لذا يجب على البنوك تطبيق المعاملة المناسبة لكل نوع من التسهيلات عند احتساب متطلبات رأس المال ، كما يجب على البنوك تقديم أدلة كافية للسلطة الرقابية لإتباع منهجية مناسبة في إدراج كل نوع من أنواع التسهيلات ضمن فئة الأصول الخاصة به .

وهناك ثلاث عناصر رئيسية يجب أخذها في الاعتبار لدى تحديد كل فئة من فئات الأصول ضمن الإطار العام لأسلوب التصنيف الداخلي بالنسبة لما يلي:

- مكونات المخاطر - أن بعض مكونات وخصائص وتقديرات المخاطر التي تستخدمها البنوك قد تحدد من السلطة الرقابية.
- أوزان المخاطر الترجيحية - أن احتساب متطلبات رأس المال هو نتيجة للطريقة التي يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بأوزان المخاطر.
- الحد الأدنى لمتطلبات التطبيق - هو الحد الأدنى من المعايير التي يجب على البنك استيفاؤها لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي على فئات معينة من الأصول.

ويعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر، ولتحديد تصنيف أى من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلى البنك لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد أدنى :

- تعريف مكونات مخاطر الائتمان (EAD، PD، LGD) التعثر والخسارة .
- تقسيم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة.
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تحديد آجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر و/أو حدوث خسائر.
- تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها.
- تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها .
- حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

وفضلا عما تقدم فهناك ثلاث عناصر رئيسية فيما يتعلق بنظام التصنيف الداخلي:

- البيانات التاريخية وما يتعلق بها من حيث الكمية، الجودة والتوافر.
- عند الاستخدام الجزئي يمكن للبنوك التغلب على الصعوبات التي قد تواجهها باستخدام نظام داخلي موحد لجميع التسهيلات نتيجة لعدم توافر البيانات الكافية سواء من حيث الجودة أو الإتاحة.
- التأكد من الجودة يأتي من خلال نوعية مدخلات النظام وكذا من خلال فعالية عملية المراجعة وإجراءات الرقابة الداخلية .

ملحق (٢) : أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري

أوزان المخاطر							فئات الأصول														
<p>تُعطى المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية أوزان المخاطر التالية وذلك وفقاً للتصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التقييم :</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>التصنيف الائتماني</th> <th>AAA to AA-</th> <th>A+ to A-</th> <th>BBB+ to BBB-</th> <th>BB+ to B-</th> <th>أقل من B-</th> <th>غير مصنف</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>وزن المخاطر</td> <td>٠%</td> <td>٢٠%</td> <td>٥٠%</td> <td>١٠٠%</td> <td>١٥٠%</td> <td>١٠٠%</td> </tr> </tbody> </table>							التصنيف الائتماني	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف	وزن المخاطر	٠%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%	١ - المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية
التصنيف الائتماني	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف															
وزن المخاطر	٠%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%															
<p>يُعطى وزن مخاطر صفر% للمطالبات بالعملة المحلية على الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري أما إذا كانت بالعملة الأجنبية فتعطى وزن مخاطر ١٠٠% وفقاً للتقييم الحالي لمصر.</p>							٢ - المطالبات على المؤسسات الدولية														
<p>يُعطى وزن مخاطر صفر% للمطالبات على المؤسسات الدولية التالية : بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي ، البنك المركزي الأوروبي ، والاتحاد الأوروبي .</p>							٣ - المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف														
<p>بنوك التنمية متعددة الأطراف المؤهلة حالياً لوزن مخاطر صفر% (وفقاً للقائمة الموضحة في صفحة ٥ و ٦) . أما بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى فترجح بوزن مخاطر ١٠٠%.</p>							٤ - المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية														
<p>تُعطى المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية بالعملة المحلية وزن مخاطر ٢٠%.</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>التصنيف الائتماني</th> <th>AAA to AA-</th> <th>A+ to A-</th> <th>BBB+ to BBB-</th> <th>BB+ to B-</th> <th>أقل من B-</th> <th>غير مصنف</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>وزن المخاطر</td> <td>٠%</td> <td>٢٠%</td> <td>٥٠%</td> <td>١٠٠%</td> <td>١٥٠%</td> <td>١٠٠%</td> </tr> </tbody> </table>							التصنيف الائتماني	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف	وزن المخاطر	٠%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%	٥ - المطالبات على وحدات القطاع العام
التصنيف الائتماني	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف															
وزن المخاطر	٠%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%															
<p>تُعامل معاملة الشركات (وزن مخاطر ١٠٠%).</p>							٦ - المطالبات على البنوك														
<table border="1"> <thead> <tr> <th>التصنيف الائتماني للدولة</th> <th>AAA to AA-</th> <th>A+ to A-</th> <th>BBB+ to BBB-</th> <th>BB+ to B-</th> <th>أقل من B-</th> <th>غير مصنف</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>وزن المخاطر للبنك</td> <td>٢٠%</td> <td>٥٠%</td> <td>١٠٠%</td> <td>١٠٠%</td> <td>١٥٠%</td> <td>١٠٠%</td> </tr> </tbody> </table>							التصنيف الائتماني للدولة	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف	وزن المخاطر للبنك	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%	٧ - المطالبات على الشركات
التصنيف الائتماني للدولة	AAA to AA-	A+ to A-	BBB+ to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف															
وزن المخاطر للبنك	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%															
<p>وزن مخاطر ١٠٠% .</p>							٨ - المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة (وفقاً للمعايير الرقابية)														
<p>وزن مخاطر ٧٥% .</p> <p>وزن مخاطر ١٠٠% في حالة عدم استيفاء المعايير الواجب تحققها لإدراجها ضمن تلك المحافظ.</p>							٩ - المطالبات المضمونة بعقارات سكنية														
<p>وزن مخاطر ٥٠% .</p>							١٠ - المطالبات المضمونة بعقارات تجارية														
<p>وزن مخاطر ١٠٠% .</p>																					

<p>١٥٠% وزن مخاطر إذا كان المخصص القائم اقل من ٢٠% من رصيد التسهيل. ١٠٠% وزن مخاطر إذا كان المخصص القائم ٢٠% فأكثر من رصيد التسهيل. ١٠٠% وزن مخاطر للقروض المضمونة بعقارات سكنية بعد استبعاد رصيد المخصص القائم.</p>		١١ - التسهيلات غير المنتظمة														
<table border="1"> <thead> <tr> <th>البنء</th> <th>وزن المخاطر</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ من خلال مستثمر استراتيجي.</td> <td>١٥٠%</td> </tr> <tr> <td>التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشر أو الشركات المؤسسة بغرض إتمام الاستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس مال المخاطر.</td> <td>٢٠٠%</td> </tr> <tr> <td>التسهيلات الائتمانية لشركات التنمية العقارية. (أما التي تزيد الرافعة المالية لها عن ١:٢ فتخرج قيمة الزيادة في نسبة الالتزامات بمعامل ٤ ويضاف الناتج إلى ١٠٠% للوصول إلى وزن المخاطر لاجمالي التزامات المشروع)</td> <td>١٠٠% التي تبلغ نسبة رافعتها المالية ١:٢</td> </tr> </tbody> </table>		البنء	وزن المخاطر	التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ من خلال مستثمر استراتيجي.	١٥٠%	التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشر أو الشركات المؤسسة بغرض إتمام الاستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس مال المخاطر.	٢٠٠%	التسهيلات الائتمانية لشركات التنمية العقارية. (أما التي تزيد الرافعة المالية لها عن ١:٢ فتخرج قيمة الزيادة في نسبة الالتزامات بمعامل ٤ ويضاف الناتج إلى ١٠٠% للوصول إلى وزن المخاطر لاجمالي التزامات المشروع)	١٠٠% التي تبلغ نسبة رافعتها المالية ١:٢	١٢ - المطالبات مرتفعة المخاطر						
البنء	وزن المخاطر															
التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ من خلال مستثمر استراتيجي.	١٥٠%															
التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشر أو الشركات المؤسسة بغرض إتمام الاستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس مال المخاطر.	٢٠٠%															
التسهيلات الائتمانية لشركات التنمية العقارية. (أما التي تزيد الرافعة المالية لها عن ١:٢ فتخرج قيمة الزيادة في نسبة الالتزامات بمعامل ٤ ويضاف الناتج إلى ١٠٠% للوصول إلى وزن المخاطر لاجمالي التزامات المشروع)	١٠٠% التي تبلغ نسبة رافعتها المالية ١:٢															
<table border="1"> <thead> <tr> <th>البنء</th> <th>وزن المخاطر</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>النقدية</td> <td>٠%</td> </tr> <tr> <td>شيكات وحوالات و كوبونات أوراق مالية مشتراه والنقدية بالطريق</td> <td>٢٠%</td> </tr> <tr> <td>الاستثمارات المالية (باستثناء الخاضعة لمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر السوق) بخلاف المصدرة من الجهات السيادية والهيئات العامة الاقتصادية</td> <td>١٠٠%</td> </tr> <tr> <td>عمليات التوريق للبنك المستثمر</td> <td>١٠٠%</td> </tr> <tr> <td>الأصول الثابتة</td> <td>١٠٠%</td> </tr> <tr> <td>المطالبات الأخرى التي لا تندرج تحت أي من البنود السابق ذكرها</td> <td>١٠٠%</td> </tr> </tbody> </table>		البنء	وزن المخاطر	النقدية	٠%	شيكات وحوالات و كوبونات أوراق مالية مشتراه والنقدية بالطريق	٢٠%	الاستثمارات المالية (باستثناء الخاضعة لمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر السوق) بخلاف المصدرة من الجهات السيادية والهيئات العامة الاقتصادية	١٠٠%	عمليات التوريق للبنك المستثمر	١٠٠%	الأصول الثابتة	١٠٠%	المطالبات الأخرى التي لا تندرج تحت أي من البنود السابق ذكرها	١٠٠%	١٣ - الأصول الأخرى
البنء	وزن المخاطر															
النقدية	٠%															
شيكات وحوالات و كوبونات أوراق مالية مشتراه والنقدية بالطريق	٢٠%															
الاستثمارات المالية (باستثناء الخاضعة لمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر السوق) بخلاف المصدرة من الجهات السيادية والهيئات العامة الاقتصادية	١٠٠%															
عمليات التوريق للبنك المستثمر	١٠٠%															
الأصول الثابتة	١٠٠%															
المطالبات الأخرى التي لا تندرج تحت أي من البنود السابق ذكرها	١٠٠%															
<p>أولاً: معادلة بنود خارج الميزانية كمطالبات ائتمانية بواسطة استخدام معاملات تحويل الائتمان CCF</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>البنء</th> <th>معامل تحويل الائتمان CCF</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="2">أ - الالتزامات العرضية</td> </tr> <tr> <td>اعتمادات مستنديه</td> <td>٢٠%</td> </tr> <tr> <td>خطابات ضمان</td> <td>٥٠%</td> </tr> <tr> <td>التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية وضمانات مثيلة</td> <td>١٠٠%</td> </tr> <tr> <td>كمبيالات مقبولة</td> <td>١٠٠%</td> </tr> <tr> <td>أوراق تجارية معاد خصمها</td> <td>١٠٠%</td> </tr> </tbody> </table>		البنء	معامل تحويل الائتمان CCF	أ - الالتزامات العرضية		اعتمادات مستنديه	٢٠%	خطابات ضمان	٥٠%	التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية وضمانات مثيلة	١٠٠%	كمبيالات مقبولة	١٠٠%	أوراق تجارية معاد خصمها	١٠٠%	١٤ - البنود خارج الميزانية
البنء	معامل تحويل الائتمان CCF															
أ - الالتزامات العرضية																
اعتمادات مستنديه	٢٠%															
خطابات ضمان	٥٠%															
التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية وضمانات مثيلة	١٠٠%															
كمبيالات مقبولة	١٠٠%															
أوراق تجارية معاد خصمها	١٠٠%															

ب - الارتباطات	
١٠٠%	ارتباطات رأسمالية
١٠٠%	مطالبات قضائية
١٠٠%	ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي
	ارتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك/عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق أصلية : أ - غير قابلة للإلغاء
٥٠%	١. تزيد عن سنة.
٢٠%	٢. سنة أو اقل.
٠%	ب - قابلة للإلغاء بدون شروط في أي وقت بواسطة البنك وبدون إخطار مسبق، أو التي تتضمن نصوص للإلغاء الذاتي بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض.

ثانياً : يتم معالجة المطالبات الائتمانية بوزن مخاطر وفقاً لنوع المطالبة فيما عدا الارتباطات الرأسمالية ، المطالبات القضائية ، والارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي حيث أنها تعامل نفس معاملة الأصول الأخرى وتعطى وزن مخاطر ١٠٠ % وليس وفقاً لوزن مخاطر الطرف المقابل.